



أمر ملكي بتعيين أيمن بن محمد السيارى محافظاً للبنك المركزي السعودي

الوطني لإدارة الدين، وكذلك عضوية لجنة الاستثمار في صندوق الاستثمارات العامة. وانضم السيارى إلى البنك المركزي السعودي عام 1999، ثم انضم في عام 2003 إلى مجموعة الدولي لمدة 3 سنوات، وقد بدأ حياته المهنية في صندوق التنمية الصناعية السعودي كمحلل مالي.

كما شغل عضوية لجنة الاستثمار، ولجنة المخاطر، ولجنة الاستقرار المالي في البنك المركزي السعودي، وشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك المركزي السعودي، وعضوية مجالس إدارة كل من إدارة الصندوق السعودي للتنمية، والمركز

البنك المركزي السعودي السابق من منصبه. وكان السيارى، قد عين نائباً لمحافظ البنك المركزي السعودي بموجب أمر ملكي بتاريخ 17 أكتوبر 2019، وشغل منصب وكيل المحافظ للاستثمار في البنك المركزي السعودي خلال الفترة من 2013 إلى 2019.

صدر أمر ملكي بتعيين أيمن بن محمد بن سعود السيارى محافظاً للبنك المركزي السعودي بمرتبة وزير.



دبدر الملا

«أوبيك +» الاستمرار باتفاق خفض الإنتاج، ويستمر العمل بهذا الاتفاق حتى نهاية عام 2023، ويدعم هذا القرار توازن واستقرار السوق، مشيراً إلى أن الكويت ملتزمة تماماً بالقرارات التي تتخذها مجموعة «أوبيك +» والتي تضمن أمن الإمدادات في السوق.

وأوضح أن مجموعة «أوبيك +» تتابع بشكل حثيث معطيات السوق النفطية والبيانات الاقتصادية العالمية لما فيه مصلحه استقرار السوق.

ترأس نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط د.بدر الملا، وفد الكويت المشارك في الاجتماع السابع والأربعين للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الانتاج (JIMC)، والذي عقد يوم الأربعاء الماضي، وقد ضم الوفد محافظ الكويت لدى منظمة «أوبيك» محمد الشطي، والممثل الوطني للكويت لدى منظمة «أوبيك» الشيخ عبدالله صباح سالم الحمود الصباح.

وأشاد الملا، وفق بيان صحافي صادر من وزارة النفط، بقرار مجموعة

دلال الدوسري: تصنيف وكالة «فيتش» يؤكد المكانة المرموقة لبنك الخليج

التصنيف الائتماني الثلاث لحدارته الائتمانية وقوته المالية، فإلى جانب قيام وكالة «فيتش» مؤخراً بتثبيت التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند «A» مع نظرة مستقبلية «مستقرة»، فإن البنك يحظى بتصنيف العملات الأجنبية على المدى الطويل للبنك بالمرتبة «A+» مع نظرة مستقبلية «مستقرة» من قبل وكالة «كابيتال إنتلجنس»، كما يحظى بتصنيف الودائع على المدى الطويل بالمرتبة «A3» مع نظرة مستقبلية «مستقرة» من قبل وكالة «موديز لخدمات المستثمرين».

تعكس النظرة المستقبلية «المستقرة» لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل لبنك الخليج التصنيف الائتماني السيادي للكويت. وتعليقاً على تقرير وكالة فيتش، قالت نائب المدير العام لعلاقات المستثمرين في بنك الخليج دلال الدوسري: بعد قرار الوكالة بتثبيت تصنيف بنك الخليج اعترافاً دولياً بالمكانة المرموقة للبنك في السوق، والخبرة الكبيرة التي تتمتع بها الإدارة العليا، الأمر الذي ساهم في التطبيق الناجح لاستراتيجية البنك. وأشارت الدوسري إلى أن بنك الخليج يحظى بالتقدير الدولي من قبل كبرى وكالات



دلال الدوسري

الذي يتمتع به البنك، واتباعه أساليب التحوط في إدارة المخاطر، وكذلك جودة الأصول، وكفاية رأس المال وقاعدة التمويل المستقرة. وتابعت:

ثبتت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف بنك الخليج لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند مستوى «A» مع نظرة مستقبلية «مستقرة». كما قامت الوكالة بتثبيت الجوى المالية للبنك في المرتبة «bbb-». وأفادت الوكالة بأن التصنيف الائتماني لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل للبنك يعكس إمكانية حصول البنك على الدعم من السلطات الكويتية إذا لزم الأمر وفقاً لتصنيف الدعم الحكومي في المرتبة A. وأضاف: يعكس تصنيف الجوى المالية لبنك الخليج المركز المحلي الجيد

«مشاريع الأمل» و«النزهة» و«رواد الأعمال» تستثمر في «كوالا بيكس» خلال الحلقة الخامسة من «بيان»



يوسف السلطان



باسل العبدالكريم



فجر الباججي

السلطان، المدير التنفيذي لمشاريع النزهة عن استثماره بجانب مشاريع الأمل كمستثمر من الكويت، فإن برنامج بيان قد أراح الحاجز الإقليمي وسهل الوصول إلى مشاريع استثمارية لم تكن في السابق تحت أعيننا. أظهر فريق كوالا بيكس التزامه للمشروع، في حين أن شركة كوالا بيكس بحد ذاتها أثبتت قابليتها للتوسع والنمو لتصبح اسماً معروفاً في العالم العربي من خلال توجيهها وخبراتها كمستثمرين استراتيجيين.

إن هذا الاستثمار هو شهادة فعلية على ثمار مبادرات مشاريع الأمل المتمثلة ببرنامج بيان التلفزيوني الذي يحمل تأثيراً إيجابياً على رواد الأعمال والمستثمرين وكل من الاقتصاد المحلي والإقليمي. أننا متفائل بهذا الاستثمار المشترك بين القطاعين العام والخاص، حيث سينقل القطاع الخاص تجاربه الغنية مما يعود بالفائدة على الجميع، وستحظى شركة كوالا بيكس بدعمنا للوصول لقطاعاتهم المرجوة. كما علق يوسف

إقليميين من القطاع الخاص، ممن ستدعم شبكتهم وخبراتهم الواسعة كوالا بيكس بشكل استراتيجي في التوسع وتطوير منتجاتهم وتوزيعها على مستوين الإقليمي والعالمي، كما أن شغف مؤسسي الشركة ودافعهم وفكرهم التقدمي يعكس قيمتنا في الاستثمار في رواد الأعمال والفرق التي تعمل وراء المشاريع، من جانبه، علق باسل العبدالكريم رئيس منظمة رواد الأعمال في المنطقة الشرقية:

أعلنت مشاريع الأمل، والمنتجة لبرنامج بيان، عن استثمارها المشترك بمبلغ 330 ألف دولار في شركة كوالا بيكس مع المستثمر الكويتي يوسف السلطان الرئيس التنفيذي لمشاريع النزهة، وباسل العبدالكريم عبر الحلقة الخامسة من الموسم الثاني من برنامج بيان. كوالا بيكس هي علامة تجارية تصنع وتوفر عبء الوجبات الخفيفة الصحية بمكونات طبيعية من قبل أحمد مبشر، وآية عساف وأمنية عبدالحليم، وتسعى الشركة لتمكين العائلات من الارتقاء بمستوى العيش واتباع نمط حياة صحي أكثر من خلال مختلف منتجاتها الخالية من السكر المكرر والمواد الحافظة والدهون المتحولة والمكونات الاصطناعية. وقالت فجر الباججي، المدير العام لمشاريع الأمل: يسرنا الاستثمار في كوالا بيكس إلى جانب مستثمرين

خلال مشاركته باجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج

بدر الملا: الكويت ملتزمة بقرارات «أوبيك +» الضامنة لأمن إمدادات الطاقة

ترأس نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط د.بدر الملا، وفد الكويت المشارك في الاجتماع السابع والأربعين للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الانتاج (JIMC)، والذي عقد يوم الأربعاء الماضي، وقد ضم الوفد محافظ الكويت لدى منظمة «أوبيك» محمد الشطي، والممثل الوطني للكويت لدى منظمة «أوبيك» الشيخ عبدالله صباح سالم الحمود الصباح.

وأشاد الملا، وفق بيان صحافي صادر من وزارة النفط، بقرار مجموعة

«الوطني» يشارك في معرض «توظف بعد أدائك الخدمة الوطنية العسكرية»

ممثلو «الوطني» مع قياديي هيئة الخدمة الوطنية العسكرية في جناح البنك بالمعرض

عماد العيلاني

والتي غرست في نفوسهم أثناء تاديبهم للخدمة الوطنية. وبهذه المناسبة، قال مدير عام الموارد البشرية للمجموعة عماد العيلاني: نحن سعداء بالمشاركة في هذا المعرض الوظيفي المهم الذي يهدف إلى فتح المجال أمام أبنائنا الذين أنهوا خدمتهم العسكرية، وتوفر أفضل الفرص الوظيفية لهم للارتقاء بهم في سلم الوظائف المخصصة لخدمة الوطن في كافة المجالات الاقتصادية. وأشار إلى أن المعرض يشكل أداة حقيقية لتعزيز مشاركة الكوادر الوطنية في مختلف قطاعات العمل

ومجالاته تماشياً مع الإطار الاستراتيجي وشامل لتوظيف الكويتيين الذي يتوافق مع رؤية 2035. وأضاف العيلاني أن الوطني وباعتباره أكبر مؤسسة مالية في الكويت يواصل تكريس موقعه الريادي بين كل مؤسسات القطاع الخاص من حيث توظيف العمالة الوطنية، حيث دأب الوطني على استقطاب الطاقات البشرية وتدريبها وصقل مهاراتها وتأهيلها للعمل المصرفي. وشدد على أن استراتيجية الوطني في التوظيف ترتكز على التنوع وتكافؤ الفرص وجذب أفضل المواهب وتدريبهم وتنمية قدراتهم

إيماناً منه بأهمية دعم فئة الشباب وتوفير فرص العمل المناسبة لهم بالقطاع المصرفي والمالي، شارك بنك الكويت الوطني في المعرض الوظيفي «توظف بعد أدائك الخدمة الوطنية العسكرية» الذي نظّمته هيئة الخدمة الوطنية العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الكويتية، في إطار مساهمة من أنهى خدمته العسكرية من الشباب لبدء حياتهم المهنية.

وقد المعرض على مدى يوم واحد وشهد استعراض العديد من الجهات الوظائف الشاغرة للخريجين من المجندين الذين يتمتعون بالمسؤولية والانضباط والمهارات والقيم العالية

السليطين لـ «الأنباء»: أجراها مواطنون ومقيمون في أول أيام شهر فبراير الجاري

«السياحة والسفر»: 12,5 ألف حجز على «الكويتية» في 24 ساعة

خلال 24 ساعة فقط، إذ إن العرض الترويجي الذي قدمته «الكويتية» بخصم 25٪ من قيمة الحجز خلال اليوم الأول من شهر فبراير الجاري نشط عمليات قطاع السياحة والسفر في الكويت بتلك الحجوزات. وأشار السليطين في تصريح لـ «الأنباء»، إلى أن حركة المسافرين من الكويت للسياحة والسفر في

قال عضو مجلس الإدارة رئيس اللجنة الإعلامية في اتحاد مكاتب السياحة والسفر، حسين السليطين، إن المكاتب العاملة في السوق الكويتي تلقت طلبات بحجوزات سفر بأجل مختلفة على متن الخطوط الكويتية وصل عددها إلى 12,5 ألف حجز

المستشار الكويتي

نصيحة واقتراح للحكومة في 2023

د.عبدالله فهد العبد الجادر
مستشار تطوير إداري وموارد بشرية

أbumishari1@yahoo.com

منذ عام 2016 والحكومة تعاني من خلافات ومشاكل ومعوقات مع مجلس الأمة وقد تعطلت الكثير من المشاريع والقوانين والتشريعات المقترحة والأولويات التي تهم الوطن والمواطن ومآلات مستمرة، ولذلك استقلت الحكومة التي يرأسها سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح مؤخراً وسيتم تشكيل حكومة جديدة لعام 2023، وهذه الأحداث لها أسباب تكررت بمواضيع مبررة من الطرفين والتي تراها أنها مستحقة ويجب مناقشتها وعرضها وموافقة مجلس الأمة عليها.

هذه الخلافات والمشاكل التي تسببت في أكثر من استقالة للحكومة وحل مجلس الأمة ممكن أن يكون هناك أعضاء من الحكومة ومجلس الأمة متفقاً عليها، ولكن تعطلت من بعض أعضاء مجلس الأمة الذين يصرون على مطالبات لها أولوية لمناقشتها وإقرارها، وبهذا تحدث الخلافات وتعطلت أولويات تم طرحها منذ عام 2016 ووافق عليها الطرفان بأن يتم إدراجها على اللجان البرلمانية المختصة لمناقشتها مع الحكومة ورفع تقريرها إلى مجلس الأمة لعرضها في جلساته والموافقة عليها، وللأسف لم يتم ذلك.

فما الحل لعدم تكرار واستمرار هذه المشاكل بين الحكومة ومجلس الأمة، وحسب رأيي ونصحتي فإن العمل على تقييم الأولويات سيكون ضمن برنامج عمل الحكومة الجديدة ويهدف إلى تحقيق العدالة وتحسين مستوى المعيشة والرفاهية للمواطنين وتحقيق مشاريع تخدم الوطن لمستقبل أفضل يضمن الاستقرار والأمن والأمان وتطوير البنية التحتية ومصادر دخل متنوعة، ومن هذه الأولويات التي أراها مستحقة حالياً:

- إعادة هيكلة الجهاز الحكومي لحل مشكلة التضخم والهدر في الميزانية وإلغاء ودمج هيئات ومؤسسات ومجالس حكومية ليس لها داع، وإذا كان للحكومة والمصالح اهتمام في بناء وتاهيل المواطن الكويتي وتطوير الجهاز الحكومي، اقترح عليهم استحداث جهة حكومية تسمى وزارة للتخطيط والموارد البشرية تشمل 3 قطاعات هي التخطيط والخدمة المدنية والقوى العاملة، وهذه القطاعات موجودة حالياً وتهدف إلى حل الكثير من المشاكل، والأولويات

على أن يتم اختيار وزير لديه المؤهل والخبرة في هذا المجال. ● عدالة الرواتب تتحقق عن طريق تطبيق البديل الاستراتيجي الذي تم إعداده بأيدي كفاءات كويتية عام 2015 ويستعان بهم لمرآجته وتحديثه وتطبيقه كما يجب بجدول رواتب واحد لجميع الجهات الحكومية ذات الميزانية المثلثة المستقلة، وبهذا يتم تعديل رواتب الكثير من الموظفين الكويتيين وحل مشكلة التوظيف والبطالة. ● مراجعة رواتب المتقاعدين وتحديثها حسب غلاء المعيشة وتحسين مستواها ولا يشمل هذا المتقاعدين ذوي الرواتب الاستثنائية وكذلك إدخال ربات البيوت الكويتيات ضمن تأمين عافية. ● تشجيع ودعم الكويتيين الموجودين في القطاع الخاص والذين يرغبون العمل فيها عن طريق مراجعة وتحديث ديم العمالة ونسب الكويتيين وإضافة مواد في قانون العمل في القطاع الأهلي تضمن لهم الأمن والاستقرار الوظيفي، وكذلك تشجيع ودعم الكويتيين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحل مشكلة تضخم الجهاز الحكومي وميزانية بلوغ 5 مليارات ● هناك عجز في ميزانية الحكومة 2023-2024 بمبلغ 5 مليارات دينار كويتي وهذا عكس ما سمعنا وقرأنا قبل أشهر أن هناك وفراً في الميزانية وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط وعموماً هناك مصروفات في هذه الميزانية اعتمد مؤقتة فقط لها، وهناك مكافآت ورواتب استثنائية يجب إعادة النظر فيها وهناك مكافآت مالية تصرف لأعضاء المجالس واللجان الحكومية، وهؤلاء الأعضاء يعملون في الحكومة برواتب ومكافآت في جهة عملهم، ولذلك يجب إعادة النظر فيها وتخفيض هذه المصروفات.

اقترح ونصيحة لمجلس الأمة حتى لا تعطل أولويات تم ادراجها منذ مسنونات ومتفق عليها ألا تصروا على مطالبات مالية تحتاح لدراسة وتفصيل وعدالة قبل مناقشتها وتطبيقها، وكذلك امنحوا وقتاً للحكومة الجديدة على الأقل سنة لتطبيق الأولويات التي اتفق عليها وتهم الوطن والمواطن، وبعدها عليكم بالتروي في المطالبات المالية وكثرة الأسئلة، لأن لديكم أربع سنوات عمل تستطيعون أن شاء الله إنجاز كل ما يهم الوطن.

سعود وينحسر إلى 4,3٪ خلال 2024.. وفقاً لتوقعات «صندوق النقد»

«كامكو إنفست»: التضخم العالمي سينخفض إلى 6,6٪ خلال 2023

قال تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست إن أحدث التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي، بعنوان مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، سلط الضوء على التداعيات المستمرة لارتفاع معدلات التضخم وما نتج عن ذلك من رفع أسعار الفائدة، هذا إلى جانب الحرب الروسية – الأوكرانية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي خلال العام 2023.

وأضاف التقرير أن ظهور حالات إصابة جديدة بفيروس كورونا بالصين قد يؤثر على مسيرة التعافي في البلاد، إلا أن صندوق النقد الدولي أكد أن المخاطر المعاكسة قد تراجعت مقارنة بالتوقعات السابقة، خاصة في ظل الطلب المكبوت الذي يشهده عدد من الاقتصادات، في حين أن الهبوط الأسرع لوتيرة التضخم قد يكون من العوامل الإيجابية أيضاً. ونتيجة لذلك، رفع صندوق النقد الدولي هامشياً توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي للعام 2023 بمقدار 20 نقطة أساس إلى 2,9٪، إلا أنه خفض توقعات العام 2024 بمقدار 10 نقاط أساس إلى 3,1٪.

وقد تم خفض توقعات النمو لكل من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وشهدت توقعات نمو الاقتصادات

الناشئة والاقتصادات النامية مراجعة تصاعدية بمقدار 30 نقطة أساس للعام 2023، ليصل بذلك معدل النمو المتوقع إلى 4,0٪، إلا أنه تم خفض توقعات النمو للعام 2024 إلى 4,2٪ في العام المقبل.

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض معدل التضخم العالمي من 8,8٪ في العام 2022 إلى 6,6٪ في العام 2023 و4,3٪ في العام 2024، وإن كان أعلى قليلاً من مستويات ما قبل الجائحة عند 3,5٪ (2017-2019).

وفي ظل زيادة التباين بين الأسواق الناشئة والدول النامية، كانت صدمات ارتفاع معدلات التضخم أكثر شيوعاً في الاقتصادات المتقدمة، وفقاً لصندوق النقد الدولي، إلا أن الصندوق أشار إلى أن الربع الثالث من 2022 شهد توازن الاستهلاك على مستوى الأسر بصورة غير متوقعة، وزيادة الاستثمارات في أنشطة الأعمال، وتحسن وتيرة النمو الاقتصادي، مما أدى إلى تعزيز مستويات المرونة أكثر مما كان متوقفاً في مواجهة أزمة الطاقة الأوروبية.

هذا، ويرى صندوق النقد الدولي أن التضخم الأساسي، الذي يتضمن المزيد من تقلبات تكاليف الطاقة